



خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

بمناسبة عيد العرش العظيم

فاس، 21 ذو الحجة 1442هـ الموافق 31 يوليوز 2021م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله مساء يوم السبت 31 يوليوز 2021م خطاباً ساماً إلى الأمة بمناسبة عيد العرش العظيم الذيصادف الذكرى الثانية والعشرين لتنصيب جلالته على عرش أسلافه المنعمين.

وفي ما يلي النص الكامل للخطاب الملكي السادس:
"الحمد لله والصلوة والسلام على مولانا رسول الله وآله وحبيبه"

شعيب العزيز

إن عيد العرش الذي ينبلج اليوم، بكل احتفاز، ذكرى الـثانية والعشرين، يمثل أكثر من مناسبة للاحتفال بذكرى جلوسنا على العرش.

فهو يجسد روابط البيعة المقدسة، والتلاحم القوي الذي يجمع علمadowam، ملوك وسلاتحين المغرب بأبناء شعبهم، في كل التضوف والأحوال.

فالمغرب دولة عريقة، وأمة موحدة، تضفي جذورها في أعماق التاريخ. والمغربي قوي بوجوهه الوكعية، وإن جماع مكوناته حول مقدساته.

وهو قوي بمؤسساته وacinacat وكفاءات أبنائه، وعملهم على تنميته وتقديمه، والدفاع عن وحدته واستقراره. إن هذا الرصيد البشري والحضاري المتعدد والمتوافق، هو الذي يمكن بلا مثيل من رفع التحديات، وتجاوز الصعوبات، عبر تاريخها الصويني والحديث.

شعبو العزيز

نوع في البداية، أن يجد عبارات الشكر لكل الفلاكيين في القصاع الصحي العام والفاخر والعسكري وللقوات الأمنية، والسلطات العمومية، كلها ما أبانوا عنده من تفان وروح المسؤولية، في مواجهة وباء كوفيد 19.

إنها مرحلة صعبة علينا جميعاً، وعلى شخصياً وعلى أسرتي، كباقي المواطنين، لأنني عندما أرى المغاربة يعانون، أحس بنفس الألم، وأنقسام معهم نفس الشعور.

ورغم أن هذا الوباء أثر بشكل سلبي على المشاريع والأنشطة الاقتصادية، وعلى الأوضاع المالية والاجتماعية، للكثير من المواطنين، حاولنا إيجاد الحلول، للحد من آثاره هذه الأزمة.

وقد بادرنا، منذ ظهور هذا الوباء، بإحداث صندوق خاص للتخفيف من تداعياته، لغير إقبالاً تلقائياً من حرف المواطنين.

كما أطلقنا خطة كمومحة لإنعاش الاقتصاد، من خلال تحفيز المقاولات الصغيرة والمتوسطة المتضررة، والرافد على مناصب الشغل، وعلى القدرة الشرائية للأسر بتقديم مساعدات مالية مباشرة.

وقدمنا بإنشاء صندوق محمد السادس للاستثمار، للتعاون بالأنشطة الإنتاجية، ومواكبة وتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية.

شعبو العزيز

من حقنا اليوم، أن نعتز بنجاح المغرب في "معركة الحصول على اللقاح"، التي ليست سهلة على الإطلاق، وكذا بحسن سير العملة الوطنية للتليح، والانفراج الواسع للمواطنين فيها.

وإيماناً منا بأن السيادة الصحية عنصر أساسي في تحقيق الأمن الاستراتيجي للبلاد، فقد أطلقنا مشروع رائداً، في مجال صناعة اللقاحات والأدوية والمواد الكيميائية الضرورية بالمغرب.

ورغم كل هذا، لا بد من التنبيه إلى أن الوباء مازال موجوداً، وأن الأزمة مازالت مستمرة. وعلى الجميع مواصلة اليقظة، واحترام توجيهات السلطات العمومية، في هذا الشأن.

شعب العزيز

بفضل هذا البهلواني الوضعي، يسجل الاقتصاد البحري مؤشرات إيجابية، على طريق استعادته قدراته الكاملة.

وقد تعززت هذه الوضعيّة، والحمد لله بنتائج الموسم الفلاحي الجيبي، الذي أنعم به الله علينا، والذي يساق في توفير المنتوج الفلاحي البحري وإشاعة روح الصمودية لدى المواطنين.

ويأتي هذا التصور الملحوظ في سياق واحد، بعد تقديم اللجنة الخاصة للنموذج التنموي لمقتراحاتها التي تسمح بإصلاح مرحلة جديدة، لتسريع الإقلاع الاقتصادي وتحصيده المشروع الاجتماعي الذي يريد له ليلاً يداً.

لقد قالت اللجنة باجتهاها ببناء مشكور، وبعماد ومحني، شاركت فيه القوة الحية للأمة، من أحزاب سياسية، وهيئات اقتصادية ونيلية واجتماعية، وتمتع مكتفي ومحكم من المواطنين.

وكما كان الشأن في مرحلة الإعداد، فإننا نعتبر تنفيذ هذا النموذج، مسؤولية وطنية، تتحلى بالمشاركة كلها وكافاءات الأمة، خاصة تلك التي ستتولى المسؤوليات الحكومية العمومية، خلال السنوات القادمة.

وإننا نتطلع أن يشكل "الميثاق البحري من أجل التنمية"، إصلاحاً مرجعيياً، من المبادرات والأولويات التنموية، وتعالفاً اقتصادياً واجتماعياً، يؤسس لثورة جديدة للمملكة والشعب.

وبصفتنا المؤمن على مصالح الوطن والمواطنين، سنحرض على مواكبة هذا التزيل، بما يلزمه من إجراءات وأدوات.

شعب العزيز

بموازاة مع مباراته التنموية، على المستوى الداخلي، فإن المغربي يصر، بنفس العزم، على مواصلة جهوده الصادقة، من أجل تحصيده الأمان والاستقرار، في محيطه الإفريقي والأورو-متوسطي، وخاصة في جواره المغاربي.

وإيماناً بعدها التوجه، فإننا نجد المكحولة الصالحة لأشقائنا في الجزائر للعمل سوية، دون شوكة من أحمر بناء علاقات ثنائية، أساسها الثقة والشوار وحسن التبادل.

ذلك لأن الوضع الحالي بهذه العلاقات لا يرضينا، وليس في مصلحة شعيبينا، وغير مقبول من هنف العدالة من الدور.

فقلنا كثيرون أن المكحولة المفتوحة، هو الوضع الحصبي بين بلدين جارين، وشعيبين شقيقين.

لأن إخلاق المكحولة يتناقض مع حقوقصيبي، ومبدأ قانوني أصيل، تكرسه المواثيق الدولية، بما في ذلك معايير مراكيز التأسيسية لبقاء المغرب العربي التي تنص على حرية تنقل الأشخاص، وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بين كموله.

وقد عبرت عن ذلك صراحة، منذ 2008، وأكدهت عليه كلية عادة مرات، في مختلف المناسبات.

خاصة أنه لا فحامة الرئيس الجزائري الحالي ولا حتى الرئيس السابق، ولا أحد، مسؤولين على قرار الإغلاق. ولكننا مسؤولون سياسياً وأخلاقياً، على استمراره، ألم الله وألم التاريخ، وألم مواطنينا.

وليس هناك أي منطق معقول يمكن أن يفسر الوضع الحالي، لا سيما أن الأسباب التي كانت وراء إغلاق المكحولة، أصبحت متجلوبة، ولم يعد لها اليوم، أي مبرر مقبول.

فنحن نريد أن نعاتب أحداً، ولا نعتصي بالروس لأحد، وإنما نحن إخوة فرق بيننا جسم لا يخيل لا مكان له بيننا.

أما ما ي قوله البعض بأن فتح المكحولة لن يجلب للجزائر أو للمغرب، إلا الشروط المشاكل، فقدًا غير صحيح. وهذا النهاي لا يمكن أن يصدق أحد، خاصة في عصر التواصل والتكنولوجيات الحديثة.

فالمحكولة المغلقة لا تقنع التواصل بين الشعيبين، وإنما تساهمن في إغلاق العقول، التي تتاثر بما تروج له بعض وسائل الإعلام، من أصوات مغلوبة، بأن المغاربة يعانون من الفقر، ويعيشون على التهريب والمخدرات. وبإمكان أي واحد أن يتتأكد من عدم صحة هذه الاعباء، لا سيما أن هناك جالية جزائرية تعيش في بلادنا، وهناك جزائريون من أوروبا، ومن داخل الجزائر، يزورون المغرب، ويعرفون حقيقة الأمور.

وأنا أؤكد هنا لأشقائنا في الجزائر بأن الشروط المشاكل التي تأتيكم أبداً من المغرب، كما لزم يأتيكم منه أو خصم أو تهدىء، لأن ما يمسكم يمسنا، وما يصييكم يضرنا.

لذلك نعتبر أن أمن الجزائر واستقرارها، وص命انية شعبها، من أمن المغرب واستقراره.

والعكس صحيح، مما يمس المغرب سيؤثر أيضاً على الجزائر، لأنهما كالجسد الواحد.

ذلك لأن المغرب والجزائر يعانيان معاً من مشاكل الهجرة والتشرب والمخدرات، والاتجار في البشر.

فالعصابات التي تقوم بذلك هي عدونا الحقيقي والمشترك. وإنما عملنا سوية على مقاربتها، سنتتمكن من إبعادها، وتفريقها منابعها.

ومرحلة أخرى تتألف للتواترات الإلتمامية والدبلوماسية التي تعرفها العلاقات بين المغرب والجزائر والتوسيع لصورة البلدين، وتترك انطباعاً سليمة، لا سيما في الصافل الدولية.

لذا، ندعو إلى التغليب من صفة العصمة، والمصالح العليا من أجل تجاوز هذا الوضع المؤسف الذي يضيق بعلاقات بلدينا، ويتنافر مع روابط الصحبة والإخاء بين شعبينا.

فال المغرب والجزائر أكثر من كولتيز جارتين، إنهم توأمان متكملاً.

لذا، أدعو فخامة الرئيس الجزائري للعمل سوية، في أقرب وقت يراه مناسباً، على تحسين العلاقات الأخوية التي بنالها شعبيان، عبر سنوات من الكفاح المشترك.

شعب العزيز،

نفتئم هذه المناسبة العجيبة، لنوجه تقدير إشادة وتقدير إلى كل مكونات القوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوصفي، والقوات المساعدة، والواقية المكانية، على قلائهم وقيادتهم الدائم، قتلت قيادتنا للدفاع عن وحدة الوطن وسيادته، وصيانة أمنه واستقراره.

كما نستحضر بكل وفاء أرواح وتحفيات أجداذنا الكرام، وفي تقديمهم جذنا ووالدنا المنعمان، جلاله الملك محمد الخامس، وجلاله الملك الحسن الثاني، حبيب الله ثراهما، وكل شفداء الوطن الأبرار.

قال تعالى ﴿إِنْ يَعْلَمَ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا﴾. صاحب الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.